



أداء قطاع الاستثمار والخدمات المالية في أسواق المال الخليجية

من منظور النسب المالية

5

نسب
المديونية
(%)

4

نسب
الاستثمار
(%)

3

نسب
النشاط
(%)

2

نسب
الربحية
(%)

1

نسب
السيولة
(%)



المحتويات

رقم الصفحة	مؤشرات النسب المالية
20 - 5	نسب المديونية (%) 5
5	نسبة الالتزامات إلى الأصول (%) 5-أ
10	نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية (%) 5-ب
15	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (%) 5-ج
20	معدل تغطية الفائدة (%) 5-د
25	جداول النسب المالية

المقدمة

يسر المركز الإحصائي الخليجي أن يصدر عدده الاول من هذه السلسلة من التقارير التحليلية الإيسبوعية. والتي تهدف إلى قياس الأداء المالي لكافة المؤسسات المقيّدة في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون من خلال تحليل كافة التقارير والبيانات المالية المتاحة من منظور النسب المالية، وتوفير أكبر قدر ممكن من البيانات والنسب المالية ذات المدلول المُعبر عن حقيقة الموقف المالي لهذه المؤسسات والقطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها، ولتعزيز دورها في تحقيق استقرار مستدام على اقتصاديات الدول الأعضاء.

ويتضمن التقرير الإيسبوعي تحليلاً لمجموعة واحدة من مجموعات النسب المالية الرئيسية والنسب الفرعية المكوّنة لها عن أداء نشاط قطاع اقتصادي واحد لكافة أسواق المال الخليجية، وتشتمل النسب المالية على عدد (5) مجموعات رئيسية نستعرضها على التوالي:

1- نسب السيولة

2- نسب الربحية

3- نسب النشاط

4- نسب الاستثمار

5- نسب المديونية

وتنقسم مراحل التحليل إلى ثلاث مستويات على النحو التالي:

- مستوى السوق: تحليل داخلي لأداء السوق خلال الفترة الزمنية المحددة داخل كل دولة.

- مستوى القطاع: تحليل أداء السوق خلال الفترة الزمنية المحددة لكل دولة مقارنةً بمتوسط أداء القطاع الخليجي

- التحليل العام للقطاع: تحليل أداء القطاع للأسواق المالية الخليجية السبعة كتكتل اقتصادي واحد.

ويمكن الإطلاع على المعلومات الوصفية والتفصيلية لدراسة أداء القطاعات الاقتصادية في أسواق المال الخليجية من خلال الروابط:

المعلومات الوصفية:

<https://www.gccstat.org/en/center/docs/publications>

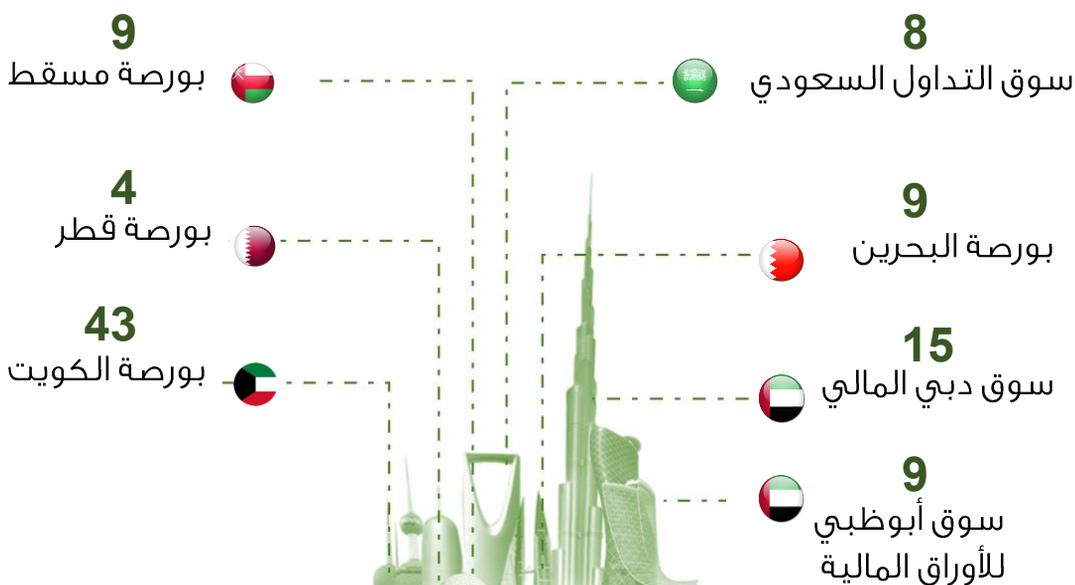
الدراسة التفصيلية:

<https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/analytical-study>



اجمالي عدد المؤسسات في قطاع الاستثمار والخدمات المالية التي تم تحليل بياناتها المالية المتاحة

(97) مؤسسة



نسب المديونية

أ-نسبة الالتزامات إلى الأصول

إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول





↑ سلبي

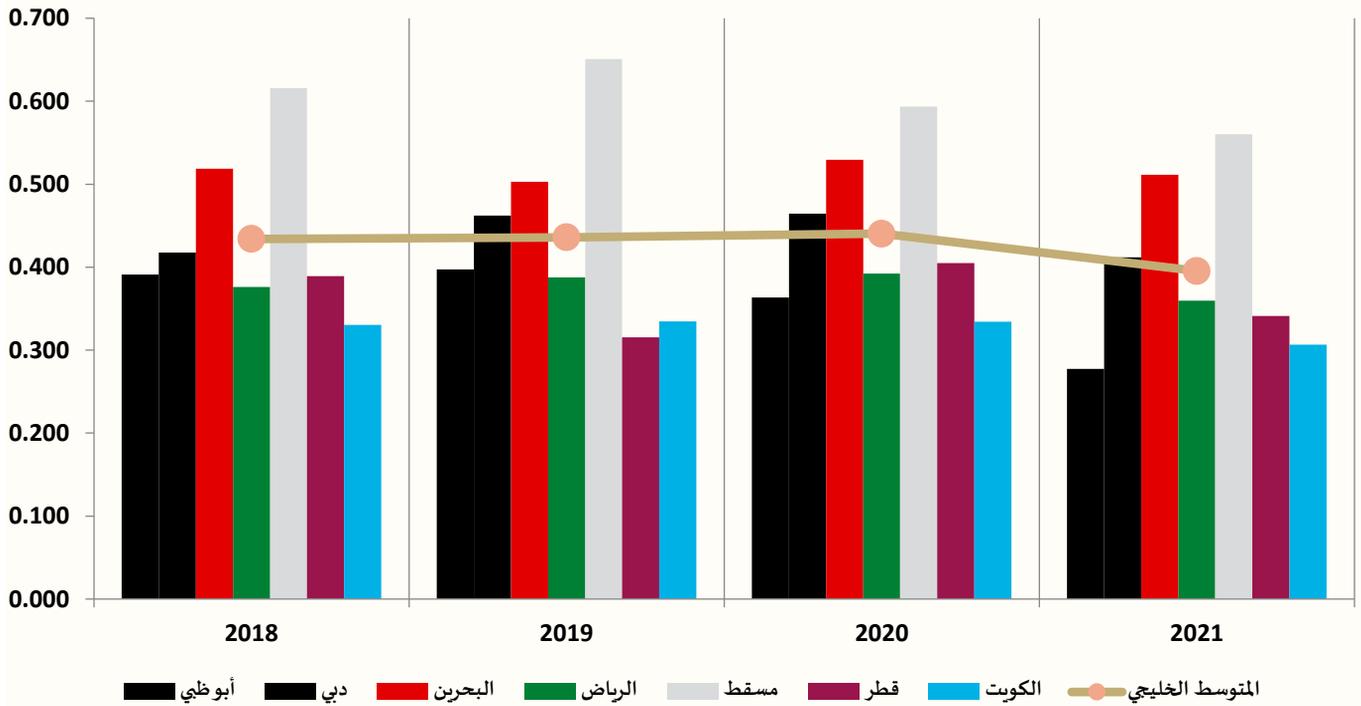
↓ إيجابي

التحليل العام للقطاع: ↓

بالرغم من ارتفاع النسبة في ثلاثة أسواق إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأربعة الأخرى من عن متوسط أداء القطاع يعبر عن كفاءة المؤسسات في قدرتها على أن يكون لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المترتبة على الديون.



متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الاستثمار والخدمات المالية المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 1،2،3،4 ضمن المرفقات)



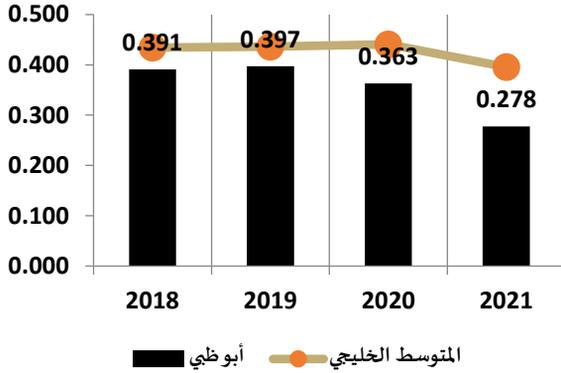
سلي



إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق أبوظبي للأوراق المالية



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:



مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة من عام لآخر بأن المؤسسات لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن المؤسسات لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها أصبحت لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها.



2. سوق دبي المالي:



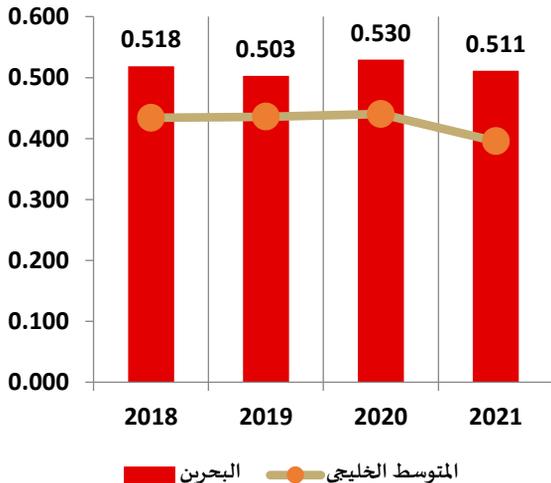
متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق دبي المالي



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع ارتفاعها في بعض الأعوام بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء مستوى القطاع عن العام 2018م إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى يشير بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها اعتمدت في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى زيادة درجة المخاطر المترتبة على الديون، وهذا يقودنا إلى تفسيراً أكثر تعمقاً وهو أن كل مبلغ مستثمر في الأصول تم تمويله من الغير.

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة البحرين



3. بورصة البحرين:



مستوى السوق: يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها اعتمدت في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى زيادة درجة المخاطر المترتبة على الديون، وهذا يقودنا إلى تفسيراً أكثر تعمقاً وهو أن كل مبلغ مستثمر في الأصول تم تمويله من الغير.



↑ سلبي

↓ إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الاستثمار والخدمات المالية في سوق التداول
السعودي



4. سوق التداول السعودي: ↓

مستوى السوق: ↑ يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: ↓ يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن المؤسسات لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها أصبحت لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها..



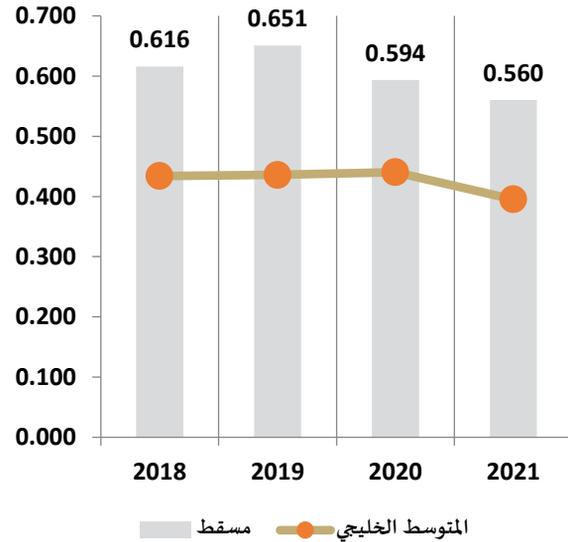
متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الاستثمار والخدمات المالية في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط: ↑

مستوى السوق: ↑ يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها اعتمدت في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى زيادة درجة المخاطر المترتبة على الديون، وهذا يقودنا إلى تفسيراً أكثر تعمقاً وهو أن كل مبلغ مستثمر في الأصول تم تمويله من الغير.



سلي

إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الاستثمار والخدمات المالية في بورصة قطر



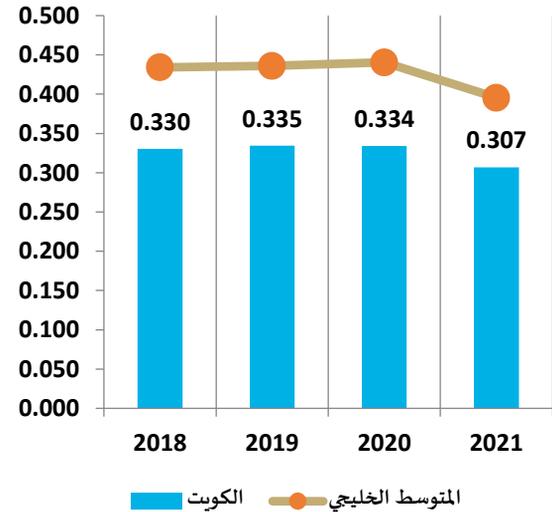
6. بورصة قطر: ↓



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاضها في بعض الأعوام بأن المؤسسات لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن المؤسسات لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها أصبحت لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها.

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الاستثمار والخدمات المالية في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت: ↓



مستوى السوق: ↑ يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: ↓ يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن المؤسسات لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها أصبحت لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الأصول على ديونها.

نسب المديونية

ب- نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية

إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي حقوق الملكية

5



↑ سلبي

↓ إيجابي

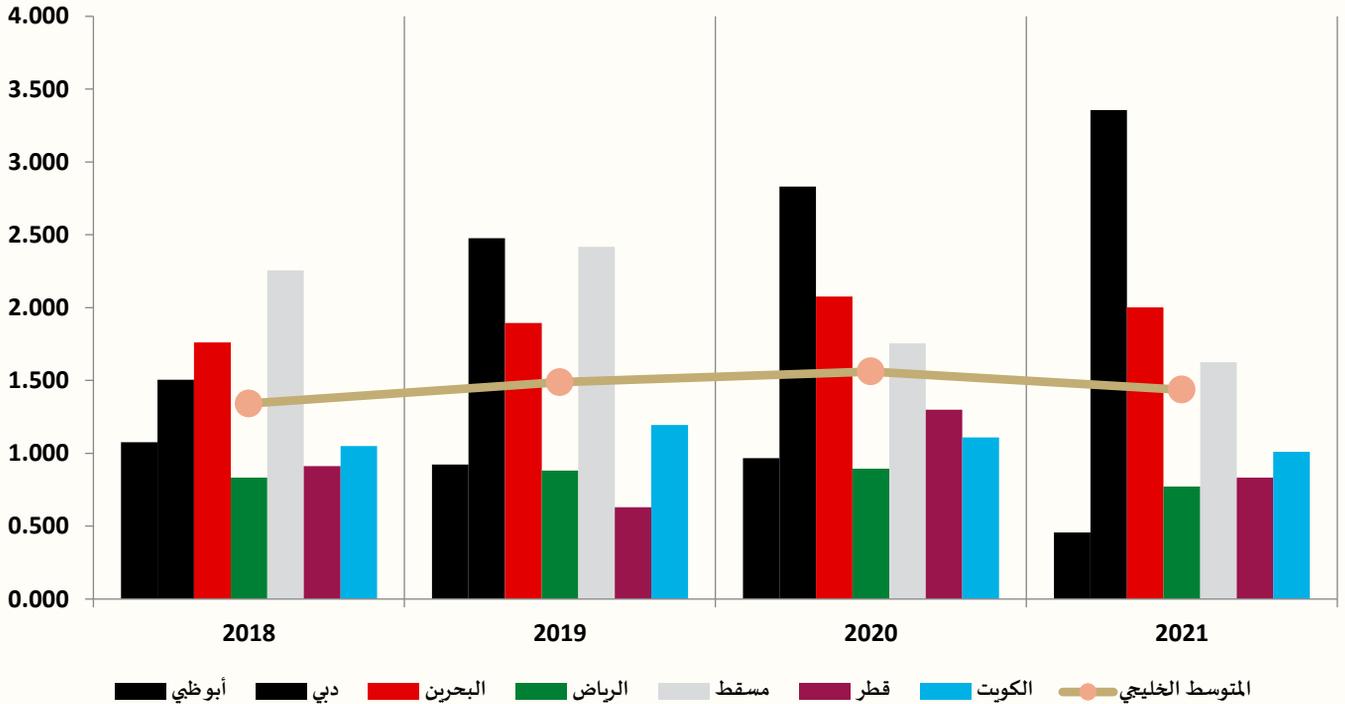
التحليل العام للقطاع: ↓

بالرغم من ارتفاع النسبة في ثلاثة أسواق إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأربعة الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن كفاءة المؤسسات في الاعتماد على رصيد حقوق المساهمين والملاك أكثر من اعتمادها على ديون الغير في تمويل احتياجاتها ، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى مستقر نتيجة انخفاض المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية لشركات الاستثمار والخدمات المالية المقيدة في

أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 4,3,2,1 ضمن المرفقات)

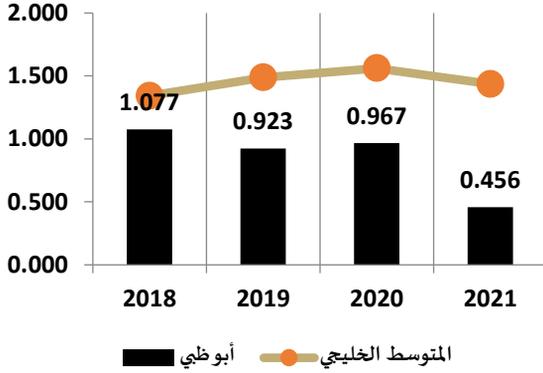


سلي



إيجابي

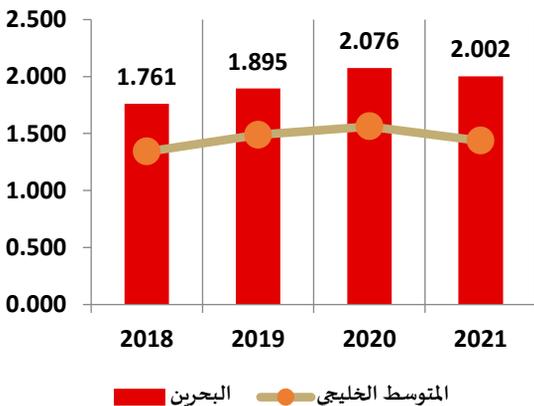
متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق أبو
ظبي للأوراق المالية



متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق دبي
المالي



متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة
البحرين



تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:



مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة خلال الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير.

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



2. سوق دبي المالي:



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام عن المعدل العام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبى قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبى قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



3. بورصة البحرين:



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام عن المعدل العام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبى قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبى قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



↑ سلبي

↓ إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية لشركات
الاستثمار والخدمات المالية في سوق التداول
السعودي



4. سوق التداول السعودي: ↓

مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة خلال الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات



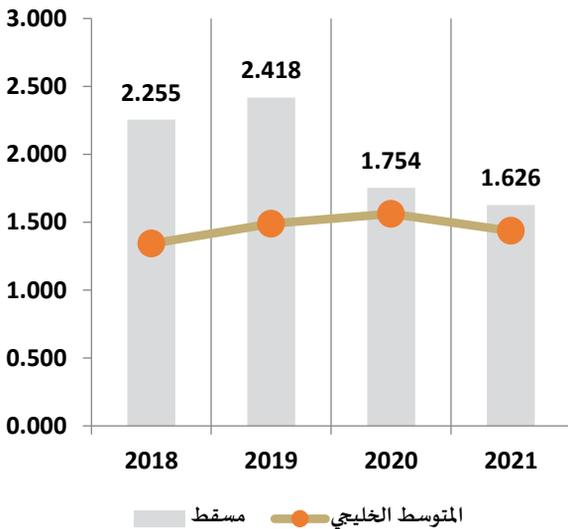
متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية لشركات
الاستثمار والخدمات المالية في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط: ↑

مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام مع ارتفاعها في بعض الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.





↑ سلبي

↓ إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية لشركات
الاستثمار والخدمات المالية في بورصة قطر

6. **بورصة قطر:** ↓

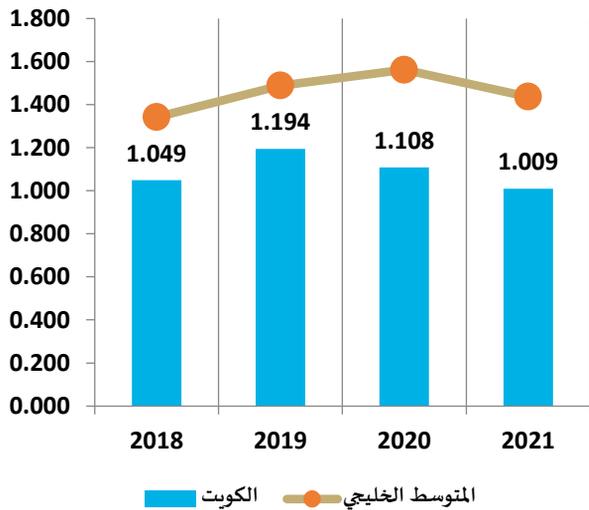


مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة مع اتجاهها إلى الانخفاض أحياناً في بعض الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات، مع ضرورة التعديل على السياسات المتبعة تجنياً من ارتفاعها مستقبلاً.

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية لشركات
الاستثمار والخدمات المالية في بورصة الكويت

7. **بورصة الكويت:** ↓



مستوى السوق: يشير استقرار النسبة مع اتجاهها إلى الانخفاض أحياناً في بعض الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير.

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

نسب المديونية

ج- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول

5





↓ سلبي

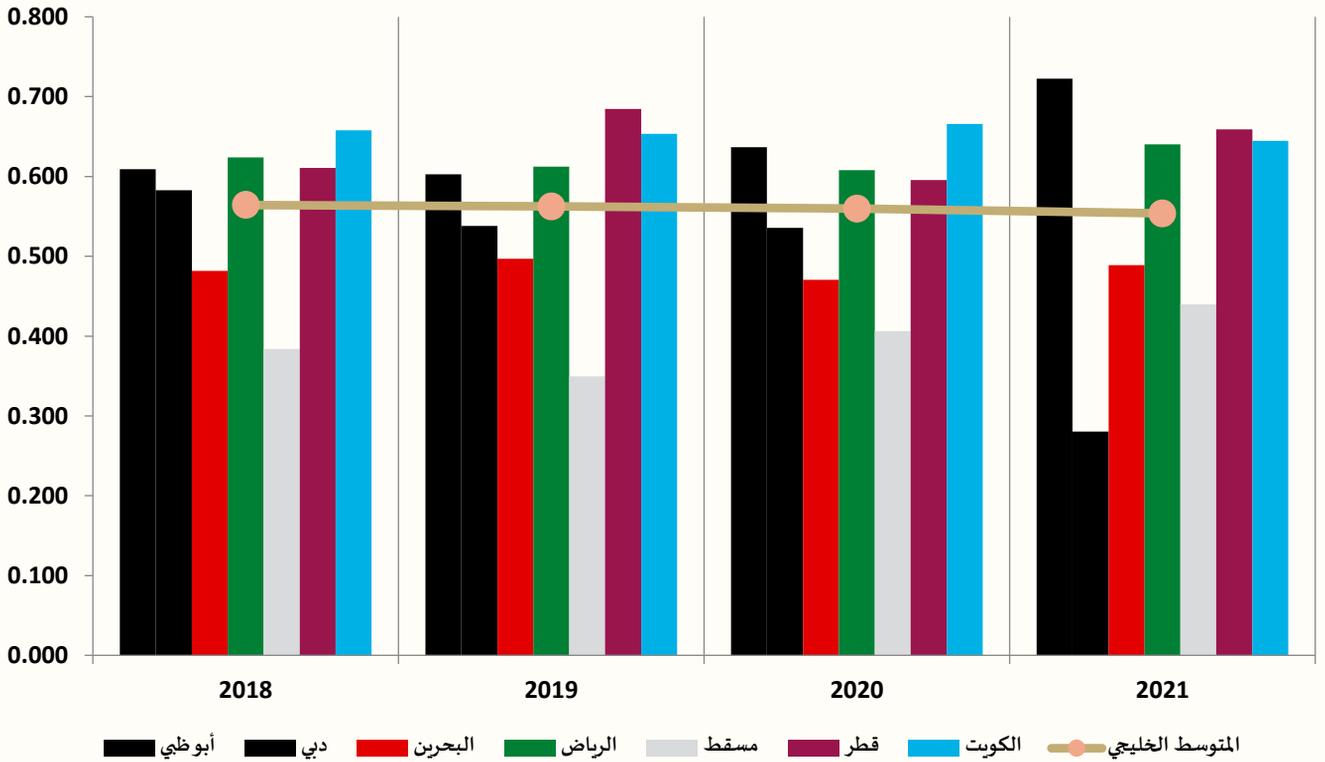
↑ ايجابي

التحليل العام للقطاع: ↑

بالرغم من انخفاض النسبة في ثلاثة أسواق، إلا أن ارتفاعها من منظور عام في الأسواق الأربعة الأخرى عن متوسط أداء القطاع، يعبر عن كفاءة المؤسسات في الاعتماد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لشركات الاستثمار والخدمات المالية المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 1،2،3،4 ضمن المرفقات)



سلبي

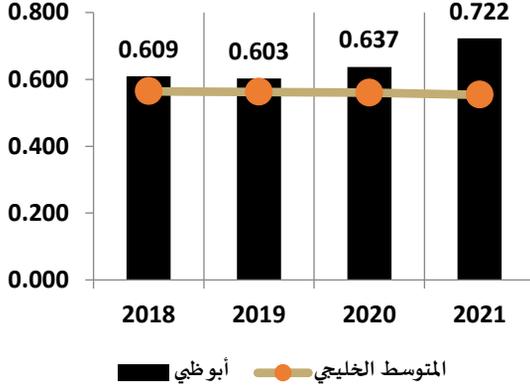
ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق أبو
ظبي للأوراق المالية



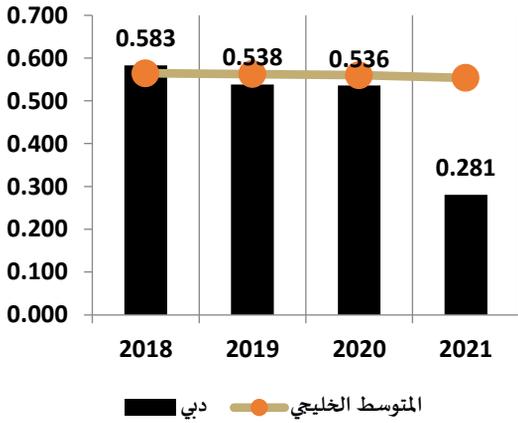
مستوى السوق: يتضح من خلال ارتفاع النسبة من عام لآخر بأن المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام مع الارتفاع البسيط في رصيد حقوق الملكية مقارنةً برصيد الأصول بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



2. سوق دبي المالي:

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق
دبي المالي



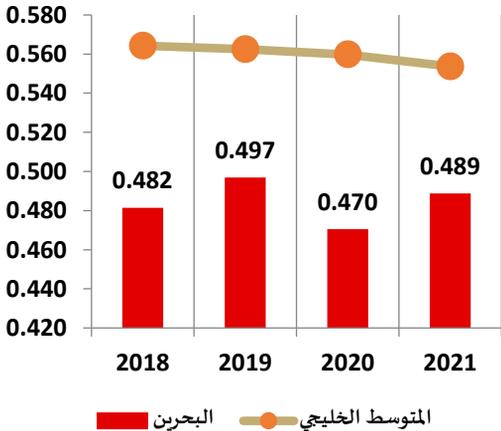
مستوى السوق: يتضح من خلال انخفاض النسبة من عام لآخر بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبي قد يجعلها في مستوى غير مستقر من المخاطر المترتبة عليها وقد تصل إلى العسر المالي مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من وصول النسبة إلى متوسط أداء القطاع في العام 2018م إلا أن انخفاضها في الأعوام التالية مع انخفاض رصيد حقوق الملكية مقارنةً بقيمة الأصول يشير إلى عدم الاستقرار في مساهمة الملاك من خلال حقوق الملكية في تمويل أصول المؤسسات.



3. بورصة البحرين:

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي
الأصول لشركات الاستثمار والخدمات المالية
في بورصة البحرين



مستوى السوق: يتضح من خلال تذبذب النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبي قد يجعلها في مستوى غير مستقر من المخاطر المترتبة عليها وقد تصل إلى العسر المالي مستقبلاً.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع مع انخفاض رصيد حقوق الملكية مقارنةً بالرصيد المرتفع لقيمة الأصول بعدم الاستقرار في مساهمة الملاك من خلال حقوق الملكية في تمويل أصول المؤسسات، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة عليها وقد تصل إلى العسر المالي مستقبلاً.

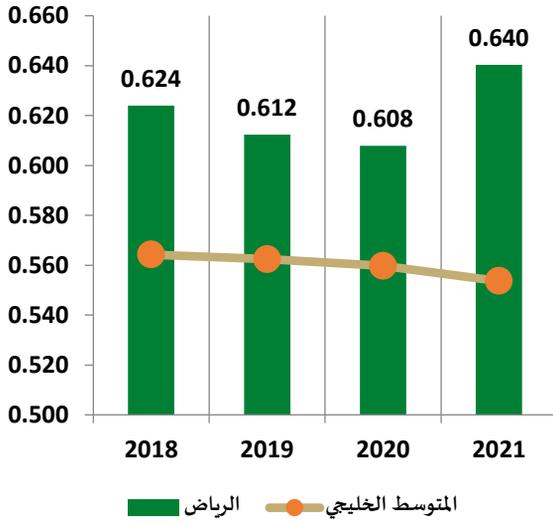


↓ سلبي

↑ ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق
التداول السعودي



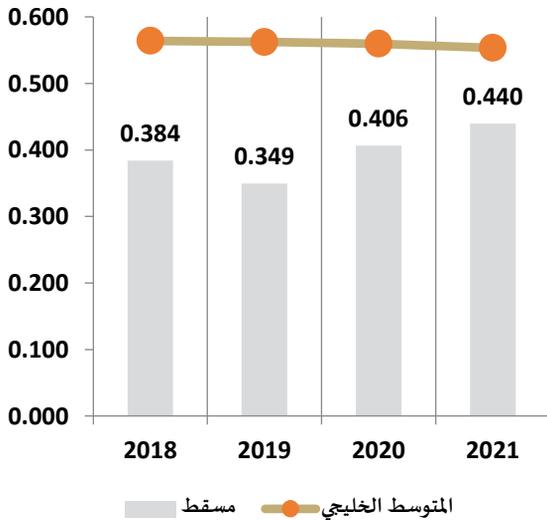
4. سوق التداول السعودي: ↑



مستوى السوق: ↓ يتضح من خلال تذبذب النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبي قد يجعلها في مستوى غير مستقر من المخاطر المترتبة عليها وقد تصل إلى العسر المالي مستقبلاً.

مستوى القطاع: ↑ يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام مع الارتفاع البسيط في رصيد حقوق الملكية مقارنةً برصيد الأصول بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة
مسقط



5. بورصة مسقط: ↓



مستوى السوق: يتضح من خلال تذبذب النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبي قد يجعلها في مستوى غير مستقر من المخاطر المترتبة عليها وقد تصل إلى العسر المالي مستقبلاً.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع مع انخفاض رصيد حقوق الملكية مقارنةً بالرصيد المرتفع لقيمة الأصول بعدم الاستقرار في مساهمة الملاك من خلال حقوق الملكية في تمويل أصول المؤسسات، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة عليها وقد تصل إلى العسر المالي مستقبلاً.

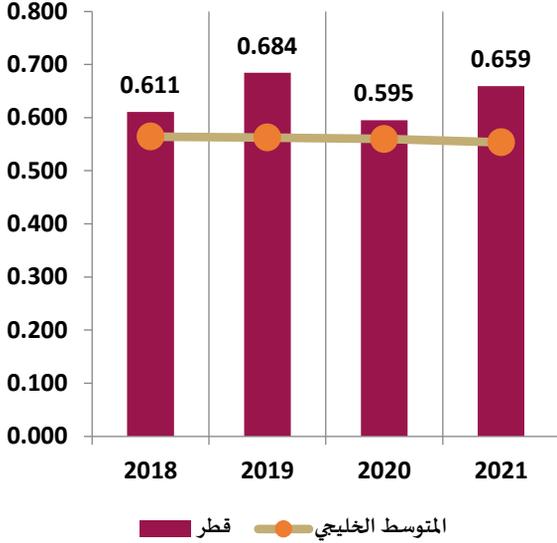


سلبى

ايجابى

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة
قطر

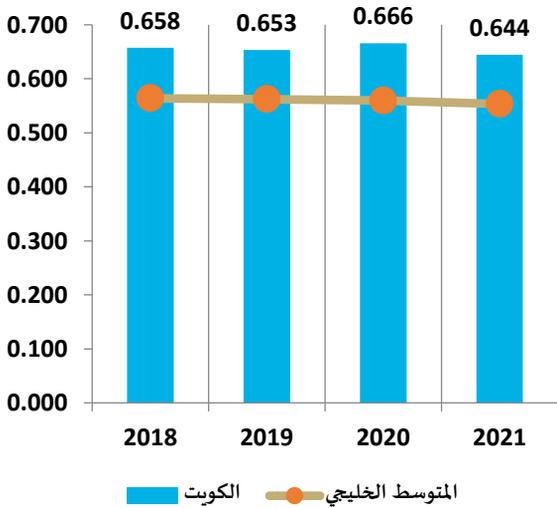


6. **بورصة قطر:** ↑

مستوى السوق: ↓ يتضح من خلال تذبذب النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبى قد يجعلها في مستوى غير مستقر من المخاطر المترتبة عليها وقد تصل إلى العسر المالى مستقبلاً.

مستوى القطاع: ↑ يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام مع الارتفاع البسيط في رصيد حقوق الملكية مقارنةً برصيد الأصول بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابى قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة
الكويت



7. **بورصة الكويت:** ↑

مستوى السوق: يشير استقرار النسبة خلال الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابى قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان إلى حدٍ ما من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام مع الارتفاع البسيط في رصيد حقوق الملكية مقارنةً برصيد الأصول بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابى قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

نسب المديونية

د- معدل تغطية الفائدة

الربح قبل الضرائب والفوائد ÷ مصروف الفوائد





↓ سلبي

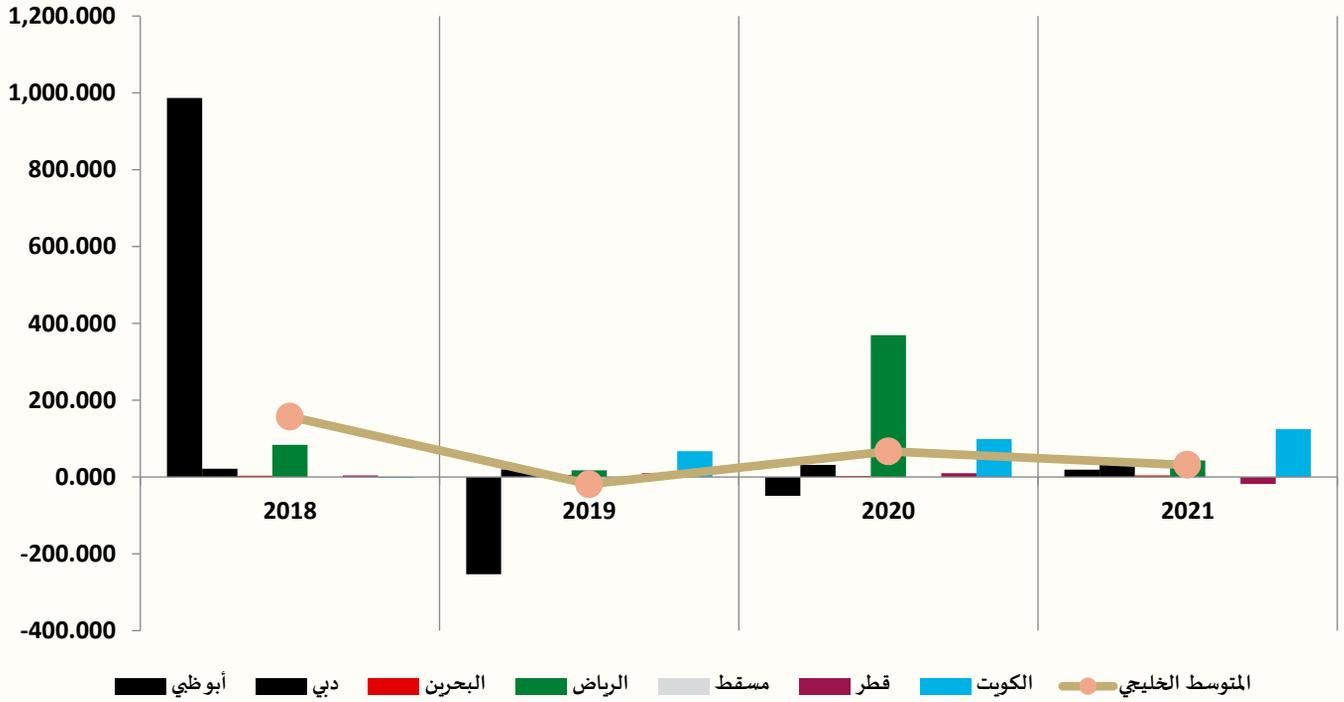
↑ ايجابي

التحليل العام للقطاع: ↓

بالرغم من ارتفاع النسبة في سوقين إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى من عام لآخر عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات في تغطية قيمة الفوائد على قروضها، ودل ذلك على عدم قدرتها في تغطية فوائد قروضها التمويلية.



متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الاستثمار والخدمات المالية المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 1،2،3،4 ضمن المرفقات)

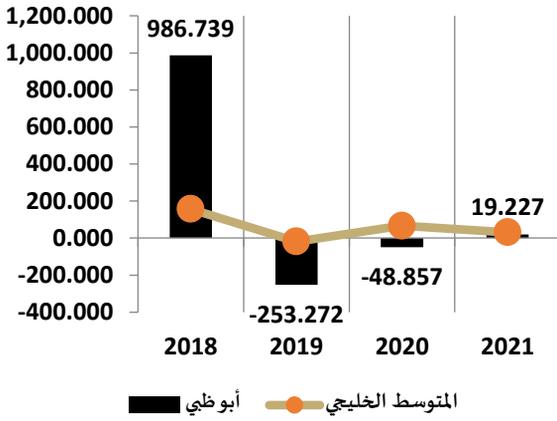


↓ سلبي

↑ ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق أبوظبي للأوراق المالية



متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق دبي المالي



متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية: ↓



مستوى السوق: بالرغم من ارتفاع المعدل في العام 2018م إلا أن انخفاضه خلال الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

2. سوق دبي المالي: ↑



مستوى السوق: بالرغم من انخفاض المعدل في عامي 2018م، 2020م إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، مع وجوب التعديل على السياسات المتبعة تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض المعدل في عامي 2018م، 2020م عن متوسط أداء القطاع إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، مع وجوب التعديل على السياسات المتبعة تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

3. بورصة البحرين: ↓



مستوى السوق: يشير التذبذب المستمر في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل في العام 2019م عن متوسط أداء القطاع إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.



↓ سلبي

↑ ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

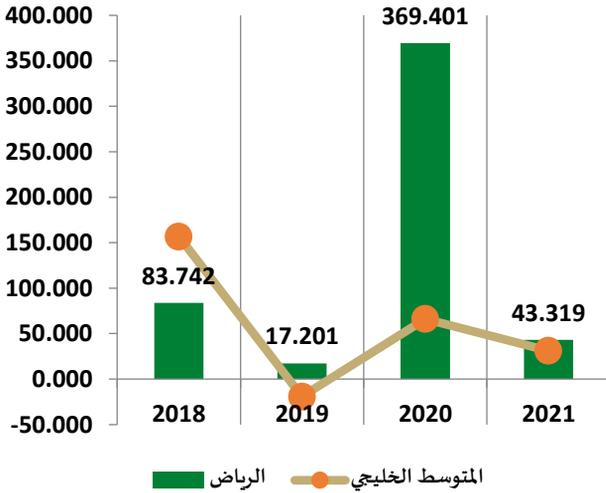
متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في سوق التداول السعودي



4. سوق التداول السعودي: ↑

مستوى السوق: بالرغم من انخفاض المعدل في عام 2018م إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، مع وجوب التعديل على السياسات المتبعة تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض المعدل في عام 2018م عن متوسط أداء القطاع إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، مع وجوب التعديل على السياسات المتبعة تجنباً من انخفاضه مستقبلاً.



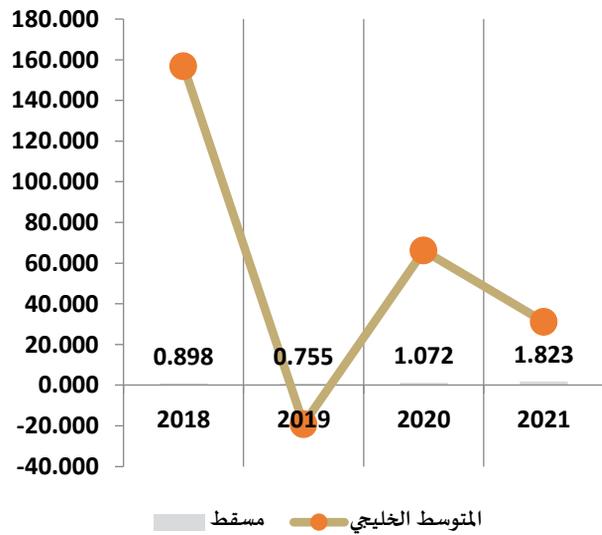
متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في بورصة مسقط

5. بورصة مسقط: ↓



مستوى السوق: يشير التذبذب المستمر في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

مستوى القطاع: بالرغم من الارتفاع البسيط في المعدل في العام 2019م عن متوسط أداء القطاع إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

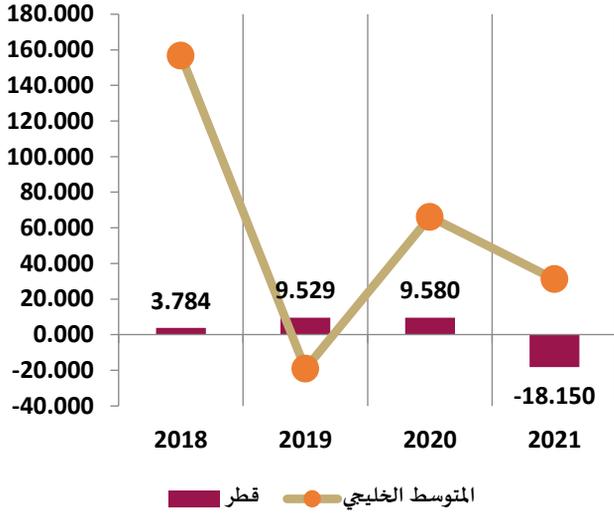


سلي

ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في بورصة قطر



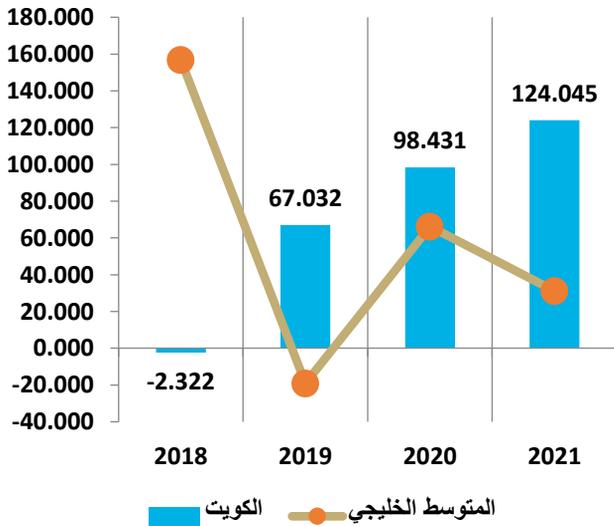
6. بورصة قطر:



مستوى السوق: يشير التذبذب النسبي للمعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائدها التمويلية، لذا وجب التعديل والتطوير المستمر على السياسات المتبعة لمحاولة وصول المعدل إلى المستوى المطلوب خلال الأعوام القادمة.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل عن متوسط أداء القطاع في عام 2019م إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائدها التمويلية، مع ضرورة التعديل والتطوير المستمر على السياسات المتبعة لمحاولة وصول المعدل إلى المستوى المطلوب خلال الأعوام القادمة.

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت:



مستوى السوق: بالرغم من انخفاض المعدل في العام 2018م إلا أن ارتفاعه الملحوظ والمستمر في الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائدها التمويلية.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى يشير إلى كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائدها التمويلية، مع ضرورة التعديل والتطوير المستمر على السياسات المتبعة لمحاولة وصول المعدل إلى المستوى المطلوب خلال الأعوام القادمة.

جداول احتساب النسب المالية



جداول احتساب النسب المالية

2021م (الجدول 1)

المتوسط الخليجي	الكويت	الدوحة	مسقط	الرياض	البحرين	دبي	أبوظبي	النسب المالية
نسب السيولة:								
3.711	7.282	4.266	2.637	2.639	2.536	1.136	5.481	نسبة التداول
3.560	7.282	4.263	2.637	2.572	1.660	1.046	5.463	نسبة التداول السريعة
1.418	0.85	3.13	1.76	0.815	1.271	0.366	1.733	نسبة النقدية
3364.106	0.428	251	3.939	-112	1416	263	21,726	صافي رأس المال العامل
نسب النشاط:								
37.802	15.403	61.542	36.159	4.453	2.918	5.115	139.026	معدل دوران المخزون
75.497	25.544	5.931	121.054	81.972	127.482	152.081	14.415	متوسط فترة التحصيل
4.768	6.197	13.074	3.042	3.891	2.735	1.364	3.075	معدل دوران المدينون
11.387	0.396	0.052	0.237	0.343	0.251	0.556	77.873	معدل دوران الأصول الثابتة
0.286	0.141	0.035	0.107	0.573	0.449	0.112	0.585	معدل دوران الأصول
نسب الربحية:								
0.473	0.465	0.656	0.176	0.553	0.497	0.504	0.463	هامش الربح
0.572	1.258	0.187	0.178	0.425	0.271	1.240	0.447	نسبة صافي الربح إلى المبيعات
0.030	0.034	0.006	0.022	0.042	0.018	0.023	0.066	العائد على الاستثمار
0.063	0.047	0.019	0.048	0.074	0.039	0.082	0.135	العائد على حقوق الملكية
نسب الاستثمار:								
0.407	0.013	0.030	0.005	1.202	0.406	0.025	1.166	نصيب السهم من الأرباح المحققة
0.279	0.010	0.028	0.008	1.474	0.009	0.017	0.410	نصيب السهم من الأرباح الموزعة
0.471	0.099	-0.031	0.411	0.503	0.115	1.032	1.168	نسبة التوزيعات النقدية
نسب المديونية:								
0.441	0.324	0.341	0.534	0.473	0.569	0.481	0.364	نسبة الالتزامات إلى الأصول
1.529	1.008	0.833	1.422	1.424	2.655	2.209	1.154	نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
0.559	0.676	0.659	0.466	0.524	0.431	0.525	0.636	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
31.139	124.045	-18.150	1.823	43.319	3.851	43.857	19.227	معدل تغطية الفوائد
مؤشرات مالية أخرى:								
11551.338	173.472	2003.801	77.691	30830.801	707.330	15179.143	31887.130	متوسط إجمالي الأصول
9202.621	7.277	1296.386	228.435	27488.385	2006.327	18914.761	14476.778	متوسط إجمالي الأصول الثابتة
1653.528	0.444	9.537	17.791	3169.054	547.090	2602.229	5228.548	متوسط رصيد المدينون
955.806	0.029	1.731	224.534	1441.232	14.971	4309.063	699.081	متوسط رصيد المخزون

جداول احتساب النسب المالية

2020م (الجدول 2)

النسب المالية	أبوظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	الدوحة	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول	2.308	2.432	3.494	1.963	2.482	3.822	7.369	3.410
نسبة التداول السريعة	2.291	2.341	1.159	1.901	2.482	3.82	7.369	3.052
نسبة النقدية	0.515	0.38	2.407	0.277	1.851	3.19	2.973	1.656
صافي رأس المال العامل	3,351.61	470.395	1,319	-97.951	4.334	247.867	0.405	756.524
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون	125.279	10.511	1.683	49.449	8.492	62.854	9.823	38.299
متوسط فترة التحصيل	9.882	135.180	217.483	45.567	91.038	5.823	58.278	80.464
معدل دوران المدينون	3.368	1.853	1.908	3.575	2.663	12.755	5.941	4.580
معدل دوران الأصول الثابتة	5.138	0.492	0.172	0.335	0.088	0.086	0.352	0.952
معدل دوران الأصول	0.556	0.109	0.268	0.567	0.079	0.050	0.135	0.252
نسب الربحية:								
هامش الربح	0.400	0.601	0.536	0.510	0.239	0.616	0.670	0.510
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	-0.690	-0.213	0.180	-0.225	0.046	0.357	-0.831	-0.197
العائد على الاستثمار	0.034	-0.012	0.000	0.017	0.030	0.016	-0.011	0.011
العائد على حقوق الملكية	0.066	-0.105	-0.022	0.033	0.069	0.029	-0.029	0.006
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة	0.271	0.011	-0.013	0.796	-0.004	0.044	0.000	0.158
نصيب السهم من الأرباح الموزعة	0.006	0.028	0.016	0.370	0.009	0.029	0.008	0.066
نسبة التوزيعات النقدية	-0.019	0.589	-0.093	0.181	0.328	1.191	2.053	0.604
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول	0.392	0.428	0.578	0.473	0.575	0.405	0.337	0.455
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	1.221	2.550	2.489	1.498	1.618	1.300	1.114	1.684
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0.608	0.577	0.422	0.524	0.425	0.595	0.663	0.545
معدل تغطية الفوائد	-48.857	31.176	2.456	369.401	1.072	9.580	98.431	66.180
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط إجمالي الأصول	10185.846	13852.387	649.998	30329.635	131.669	1977.034	166.829	8184.771
متوسط إجمالي الأصول الثابتة	3252.222	16600.830	1871.815	27275.876	613.898	1316.042	5.727	7276.630
متوسط رصيد المدينون	1836.574	1922.500	564.704	3307.998	20.340	38.110	0.312	1098.648
متوسط رصيد المخزون	335.490	2448.584	20.407	701.959	159.138	3.447	0.032	524.151

جداول احتساب النسب المالية

2019م (الحدول 3)

النسب المالية	أبوظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	الدوحة	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول	1.654	1.23	2.225	4.229	2.717	3.886	7.489	7.489
نسبة التداول السريعة	1.633	1.045	0.852	4.158	2.717	3.882	7.489	7.489
نسبة النقدية	0.493	0.356	0.868	0.489	2.209	3.772	5.688	5.688
صافي رأس المال العامل	1,873.82	34.591	1,389	1,182.79	9.045	281.167	0.216	0.216
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون	93.851	7.164	1.857	46.694	3.375	15.235	11.458	25.662
متوسط فترة التحصيل	13.153	135.611	197.979	38.896	129.548	23.958	90.477	89.946
معدل دوران المدينون	3.384	3.305	2.881	2.892	2.707	8.768	8.998	4.705
معدل دوران الأصول الثابتة	1.048	0.152	0.189	0.289	0.057	0.127	0.502	0.338
معدل دوران الأصول	0.254	0.115	0.271	0.611	0.075	0.047	0.173	0.221
نسب الربحية:								
هامش الربح	0.406	0.503	0.530	0.519	0.182	0.662	0.720	0.503
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	-0.567	-0.142	0.234	0.298	0.156	0.158	0.093	0.033
العائد على الاستثمار	0.022	-0.027	0.014	0.022	-0.002	0.007	0.004	0.006
العائد على حقوق الملكية	0.073	-0.178	0.027	0.052	-0.009	-0.002	-0.050	-0.013
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة	-0.013	0.001	0.143	0.582	-0.006	-0.004	0.014	0.103
نصيب السهم من الأرباح الموزعة	0.051	0.027	0.022	0.357	0.008	0.030	0.012	0.072
نسبة التوزيعات النقدية	-0.174	0.196	0.420	0.510	-0.253	0.632	0.326	0.237
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول	0.425	0.429	0.550	0.467	0.642	0.316	0.349	0.454
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	1.210	2.262	2.179	1.496	2.401	0.630	1.218	1.628
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0.575	0.576	0.450	0.533	0.358	0.684	0.651	0.547
معدل تغطية الفوائد	-253.272	19.402	5.266	17.201	0.755	9.529	67.032	-19.155
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط إجمالي الأصول	8757.680	13237.357	606.087	28924.430	182.551	1947.822	158.842	7687.824
متوسط إجمالي الأصول الثابتة	3522.334	17883.448	1782.340	26253.781	968.881	1327.334	3.789	7391.701
متوسط رصيد المدينون	1242.186	1878.124	313.087	3238.687	20.333	60.144	0.155	964.674
متوسط رصيد المخزون	205.133	2415.210	21.023	713.134	166.070	25.140	0.041	506.536

جداول احتساب النسب المالية

2018م (الجدول 4)

النسب المالية	أبوظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	الدوحة	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول	1.884	1.522	2.099	2.517	3.67	2.367	4.57	2.661
نسبة التداول السريعة	1.851	1.292	1.128	2.458	3.67	2.351	4.57	2.474
نسبة النقدية	0.747	0.539	0.684	0.366	3.25	2.117	0.693	1.199
صافي رأس المال العامل	192.664	318.752	0.671	-352.563	11.731	232.332	0.146	57.676
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون	119.019	8.145	2.184	43.534	8.951	18.042	9.022	29.843
متوسط فترة التحصيل	10.966	108.135	167.975	38.412	103.601	20.231	108.259	79.654
معدل دوران المدينون	3.980	2.045	2.828	3.632	3.162	8.823	10.053	4.932
معدل دوران الأصول الثابتة	0.719	0.210	0.553	0.216	0.057	0.163	0.514	0.347
معدل دوران الأصول	0.187	0.141	0.299	0.575	0.074	0.055	0.212	0.220
نسب الربحية:								
هامش الربح	0.465	0.459	0.554	0.492	0.150	0.601	2.591	0.759
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	0.106	-0.234	0.135	0.211	0.280	-0.038	-0.337	0.018
العائد على الاستثمار	0.043	-0.028	0.026	0.019	-0.007	-0.002	0.031	0.012
العائد على حقوق الملكية	0.090	-0.098	0.060	0.041	-0.016	-0.018	0.041	0.014
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة	0.038	-0.017	0.102	0.434	0.004	0.021	-0.019	0.080
نصيب السهم من الأرباح الموزعة	0.112	0.038	0.031	0.400	0.003	0.037	0.012	0.090
نسبة التوزيعات النقدية	1.637	1.052	0.282	0.494	0.228	1.190	0.476	0.766
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول	0.387	0.400	0.551	0.438	0.604	0.389	0.341	0.444
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	1.111	1.469	1.885	1.288	2.229	0.912	1.002	1.414
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0.613	0.607	0.449	0.560	0.396	0.611	0.659	0.557
معدل تغطية الفوائد	986.739	21.054	3.415	83.742	0.898	3.784	-2.322	156.759
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط إجمالي الأصول	8118.688	12218.080	451.338	28672.491	170.680	2142.790	150.535	7417.800
متوسط إجمالي الأصول الثابتة	5297.266	16502.349	4811.008	26176.943	860.300	1365.275	3.367	7859.501
متوسط رصيد المدينون	426.485	1793.177	592.737	3109.317	15.492	42.953	0.101	854.323
متوسط رصيد المخزون	47.287	2079.475	21.549	668.665	172.837	28.305	0.054	431.167



المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT



[http:// www.gccstat.org](http://www.gccstat.org)



<https://facebook.com/gccstat>



twitter.com/gccstat



info@gccstat.org



ص.ب: 840، الرمز البريدي 133
سلطنة عمان



P.O.Box:840, PC:133
Sultanate of Oman

+ 968 24346499 :



+ 968 24343228:

